المرصد الوطني للعنف ضد النساء
ⵓⵎⵔⵚⴰⴷ ⵓⵏⴰⵟⵉⵡⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵖⵔ ⵜⵎⵖⵔⵉⴹⵉⵏ
Observatoire de la violence à l'égard des femmes

المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'EGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

التقرير السنوي الثاني
حول العنف ضد النساء بالمغرب
2016

التقرير السنوي الثاني حول العنف ضد النساء بالمغرب 2016

وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

المطبعة : AZ- Editions، **أكدال الرباط**

الإيداع القانوني : 2017MO5124

ردمك: 978-9954-696-39-2

جميع الحقوق محفوظة - 2017

الفهرس

السياق العام

مفهوم العنف ضد النساء المعتمد لرصد البيانات

الشراكة مع الجمعيات كدعامة أساسية في عملية رصد وتتبع واقع العنف ضد النساء

مصدر البيانات والمعطيات المتضمنة في التقرير السنوي الثاني

بيانات العنف الجسدي الممارس ضد النساء استنادا على الحالات الواردة على الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء ضحايا العنف

- الحالات المسجلة لدى خلايا وزارة العدل
- معطيات وزارة الصحة
- بيانات المديرية العامة للأمن الوطني
- معطيات الدرك الملكي

بيانات العنف الجنسي الممارس ضد النساء استنادا على الحالات الواردة على الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء ضحايا العنف

- معطيات وزارة العدل
- معطيات وزارة الصحة
- معطيات المديرية العامة للأمن الوطني
- معطيات الدرك الملكي

بيانات العنف الاقتصادي

أهم خلاصات التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للعنف ضد النساء

التوصيات

- توصيات مرتبطة بالمجال التشريعي
- التوصيات المرتبطة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف

- توصيات مرتبطة بالسياسات العمومية
- توصيات مرتبطة بمجال التوعية

لائحة الجداول

الجدول 1: عدد قضايا العنف ضد النساء المسجلة بالمحاكم وعدد المتابعين فيها

الجدول 2: عدد قضايا العنف الجسدي ضد النساء حسب أنواع العنف وعدد الأشخاص المتابعين فيها أمام المحاكم سنة 2015

الجدول 3: عدد القضايا وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم سنة 2016

الجدول 4: توزيع قضايا العنف ضد النساء حسب الدوائر القضائية لسنة 2016

الجدول 5: عدد المتابعين حسب نوع القرابة في قضايا العنف ضد المرأة المسجلة خلال سنتي 2016-2015 بالمحاكم

الجدول 6: عدد حالات العنف الجسدي ضد النساء المسجلة لدى مختلف المصالح الأمنية

الجدول 7: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب الفئات العمرية

الجدول 8: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب الحالة العائلية للضحية

الجدول 9:إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب رابط القرابة مع المعتدي

الجدول 10: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب نوع النشاط

الجدول 11: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب مكان الاعتداء

الجدول 12: جدول توزيع حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف

الجدول 13: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجسدي حسب الجهات: التقسيم الجهوي حسب الدرك الملكي

الجدول 14: التوزيع لقضايا العنف الجسدي حسب سن الضحية

الجدول 15: التوزيع حسب مكان ارتكاب العنف الجسدي

الجدول 16: عدد القضايا المسجلة وعدد الأشخاص المتابعين فيها أمام المحاكم

الجدول 17: عدد القضايا المسجلة حسب أنواع العنف وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم سنتي 2015 و 2016

الجدول 18: تطور عدد قضايا العنف الجنسي من 2013 إلى 2016

الجدول 19: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب الفئات العمرية

الجدول 20: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب الحالة العائلية

الجدول 21: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب نوعية النشاط

الجدول 22: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب مكان ارتكاب العنف

الجدول 23: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب علاقة المعتدي بالضحية

الجدول 24: توزيع القضايا حسب نوعية الاعتداء

الجدول 25: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجنسي حسب الجهات حسب الجهات: تقسيم الجهوي حسب الدرك الملكي

الجدول 26: حالات العنف الجنسي المسجلة حسب سن الضحية

الجدول 27: التوزيع حسب أماكن ارتكاب العنف الجنسي

الجدول 28: قضايا العنف الاقتصادي لسنتي 2016-2015 حسب الدوائر القضائية

الجدول 29: الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد النساء المسجلةسنة-2016 لدى مصالح وزارة العدل

الجدول 30: ملخص قضايا العنف ضد النساء المسجلة لدى مصالح وزارة العدل (جميع الأنواع)

لائحة المبيانات

مبيان رقم1: تطور عدد قضايا العنف ضد النساء المسجلة بالمحاكم ما بين 2015 و2016

مبيان رقم 2: نسبة القضايا التي تم البت فيها موزعة حسب نوع العنف المرتكب

مبيان رقم 3: نسبة النساء ضحايا العنف الجسدي المتكفل بهن بوحدات التكفل المندمجة الموجودة بمستشفيات المملكة (دون احتساب المستشفيات الجامعية) حسب الوسطين الحضري والقروي لسنتي 2015 و2016

مبيان رقم 4: الاعتداءات الجسدية موزعة حسب نوع النشاط

مبيان رقم 5: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب مكان الاعتداء سنة 2016

مبيان رقم 6: حجم حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف ما بين سنتي 2015 و2016

مبيان رقم 7: حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف ما بين سنتي 2015 و2016

مبيان رقم 8: نسبة قضايا الاغتصاب من مجموع العنف الجنسي من سنة 2013 إلى سنة 2016

مبيان رقم 9: عدد حالات النساء ضحايا العنف الجنسي المتكفل بهن بوحدات التكفل المندمجة الموجودة بمستشفيات المملكة (دون احتساب المستشفيات الجامعية) حسب الجهات لسنتي 2015 و2016

مبيان رقم 10: نسبة الاعتداءات الجنسية حسب الفئات العمرية

مبيان رقم 11: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب نوع النشاط

مبيان رقم 12: توزيع الاعتداءات الجنسية حسب مكان الاعتداء سنة 2016

مبيان رقم 13: الاعتداءات الجنسية حسب علاقة المعتدي بالضحية سنة 2016

مبيان رقم 14: توزيع حالات العنف الجنسي المسجلة حسب نوعية الاعتداء سنة 2016

لائحة الخرائط

خريطة رقم 1: دعم مراكز الاستماع والاستقبال والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف

خريطة رقم 2: توزيع قضايا العنف ضد النساء حسب الدوائر القضائية لسنة 2016

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجسدي حسب التقسيم الجهوي للدرك الملكي

السياق العام

يمثل العنف ضد النساء أحد أبشع مظاهر المس بحقوق المرأة سواء المتعلقة بسلامة الجسد أو المعاملة المنصفة أو الحق في الأمان والحياة والصحة والمساواة وعدم التمييز. وعلى هذا الأساس، أصبح الاهتمام بمناهضته من أولويات المغرب الأساسية على كافة الأصعدة والمستويات، فهو انشغال عكسه:

أولا الدستور المغربي الذي أفرز حيزا كبيرا لإعادة التوازن للعلاقة غير المتساوية بين الرجال والنساء، وذلك من خلال:

- نصه على «**حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان**»؛
- وتأكيده في الفصل 19 على **أن** «**الرجل والمرأة يتمتعان على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية**»؛
- وفي الفصل 22: الذي نص على «عدم جواز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة. كما لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية. وجعل ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون»؛
- واعتبار السلطات العمومية مسؤولة على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛

ثانيا: مضامين البرنامج الحكومي 2016-2021 التي نصت على:

- تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة وإرساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وإطلاق استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واعتماد خطة حكومية للمساواة: «إكرام 2»، وإطلاق برنامج للتمكين الاقتصادي للمرأة؛
- تجويد ظروف التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ؛
- تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة: تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية للنساء ضحايا العنف والأطفال في وضعية صعبة أو في نزاع مع القانون والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين الأجانب؛

ثالثا السياسات والاستراتيجيات والمبادرات المتخذة من طرف الفاعل العمومي والجمعيات على مدى أزيد من عقدين، والتي كانت آخرها ما تضمنته الخطة الحكومية للمساواة «**إكرام 1**» من تدابير ركزت

على حماية النساء وتمكينهن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ونهج مقاربة وقائية عبر نشر ثقافة المساواة وعدم التمييز في كل المجالات، وعبر كل وسائل التنشئة الاجتماعية والقنوات التواصلية.

إلى جانب انخراط الحكومة في محاربة الإفلات من العقاب، من خلال إعداد مشروع قانون لمناهضة العنف ضد النساء الذي يوجد في المراحل النهائية من مسطرة المصادقة عليه، ومراجعة وإصلاح مجموعة من القوانين ذات الصلة، كالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون محاربة الإتجار بالبشر وقانون العمال المنزليين وغيرها.

رابعا(4) حرص المغرب على تتبع الظاهرة من خلال إدراج مؤشرات نوعية في منظومته الإحصائية بخصوص واقع المساواة بين الجنسين ومظاهر التمييز والعنف، ومن خلال إجراء أبحاث ومسوحات وطنية دورية، وكذا من خلال إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء الذي أوكلت إليه مهمة رصد العنف ضد النساء بالاستناد إلى تشكيلة ثلاثية تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات ومراكز البحث والدراسات بالجامعات، وهو ما يساعد على تنسيق الجهود وتوحيد مؤشرات التتبع بين كافة الفاعلين.

هذه الدينامية على أهميتها ومفعولها لا زالت لم تتوفق في الحد من ظاهرة تمس بحقوق الأفراد والجماعات وتهدد مسار التنمية بتعطيلها لطاقات في أوج المساهمة والعطاء.

فخلاصات التقرير السنوي الأول لـ 2015 الذي أصدره المرصد الوطني للعنف، أكدت على أن نسب العنف الجسدي المسجلة بمختلف خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف تظل الأكثر ارتفاعا، كما أن الفئة العمرية للنساء ما بين 18 و45 سنة هي الأكثر تعرضا للعنف بجميع أشكاله.

كما أن المعطيات الجزئية المستقاة من وحدات التكفل بالنساء بالمستشفيات العمومية تظهر أن العنف الممارس ضد النساء أصبح من المشكلات الصحية العمومية الكبرى التي خصصت لها وزارة الصحة برنامجا صحيا وطنيا للتكفل بتبعاته. إضافة إلى بروز تمظهرات عنف جماعية جديدة وخطيرة تمارس على نساء وفتيات في أماكن عمومية، تحمل دلالات وأبعاد تربوية وقيمية وحقوقية كبيرة.

في هذا السياق المتسم بنقط قوة وبفرص وتحديات جديدة، يواصل المرصد الوطني للعنف ضد النساء عمله في رصد واستقراء حالات العنف المسجلة لدى الخلايا المؤسساتية التابعة لكل من وزارة العدل والصحة والدرك الملكي والأمن الوطني وذلك خلال سنتي 2015 و2016.

مفهوم العنف ضد النساء المعتمد لرصد البيانات

يعتمد المرصد الوطني للعنف ضد النساء كتعريف للعنف الممارس ضد النساء التعريف الوارد في مشروع القانون رقم 103.13 الذي صادق عليه مجلس النواب في 20 يوليوز 2016. وهو تعريف ينسجم مع التعريف الوارد في الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، حيث العنف ضد المرأة هو«**كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة**»، حيث يعتبر:

- **العنف الجسدي**: كل فعل يمس بالسلامة الجسدية للمرأة، أيا كان مرتكبه أو وسيلته أو مكان ارتكابه؛
- **العنف الجنسي**: كل قول أو فعل أو استغلال يمس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك؛
- **العنف النفسي**: كل تعبير شائن أو تحقير أو إكراه أو تهديد أو إهمال أو حرمان تعسفي يمس بكرامة المرأة وطمأنينتها أو يتسبب في تخويفها أو ترهيبها؛
- **العنف الاقتصادي**: كل فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية للمرأة.

الشراكة مع الجمعيات كدعامة أساسية في عملية رصد وتتبع واقع العنف ضد النساء

من بين أبرز الأوراش التي عرفها المغرب، ما بعد دستور 2011، ورش تطوير منظومة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، الذي أصبح من بين الرهانات الاستراتيجية لترسيخ دعائم الدمقراطية التشاركية. فقد نص الدستور على مجموعة من الآليات لتفعيل هذا الدور، سواء من حيث تيسير مساهمة الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد القرارات من خلال إشراكها في هيآت التشاور مركزيا وترابيا، أو تمكينها من حق تقديم عرائض إلى مجالس الجماعات الترابية.

وقد سجل المرصد الوطني للعنف ضد النساء الرفع من الدعم العمومي الموجه لمراكز الاستماع والاستقبال والتوجيه، في إطار عملية طلب عروض دعم مشاريع الجمعيات، التي تطلقها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية سنويا، والتي اعتمدت منهجية خاصة للتعاقد انتقلت من برمجة سنوية إلى برمجة متعددة السنوات (ثلاث سنوات)، بهدف منح هذه المراكز الإمكانيات الضرورية للفعل والمبادرة

في جميع المجالات الترابية. وتتجلى أهداف الشراكة مع الجمعيات المشرفة على تدبير مراكز الاستماع، في:

- تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف؛
- رصد حالات العنف وتحسيس وتوعية النساء المعنفات بحقوقهن، وتعزيز قدراتهن؛
- التواصل والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال محاربة العنف محليا وجهويا ووطنيا؛
- تأهيل وضمان التكوين المستمر للعاملين والعاملات بمراكز الاستماع.

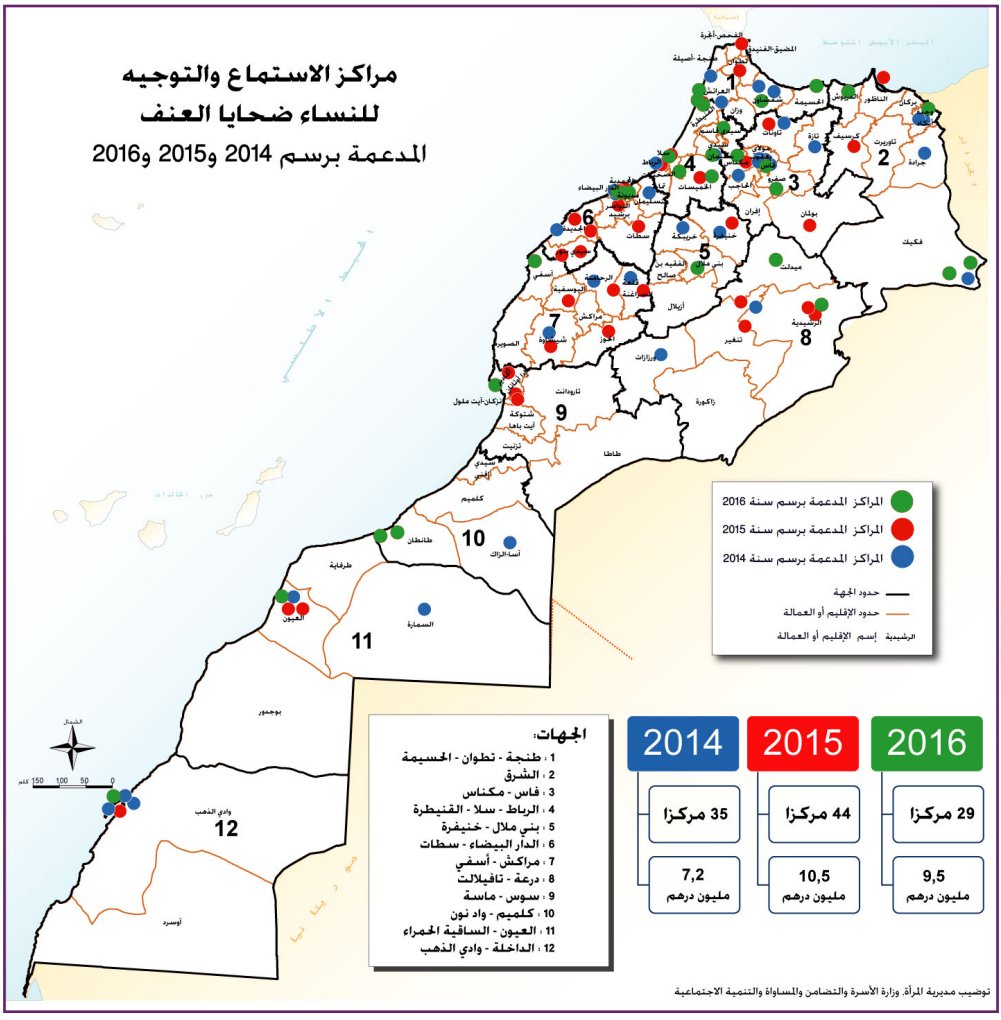

خريطة رقم *1*: دعم مراكز الاستماع والاستقبال والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف

مصدر البيانات والمعطيات المتضمنة في التقرير السنوي الثاني للعنف ضد النساء

يستمد هذا التقرير السنوي الثاني للعنف ضد المرأة بالمغرب معطياته الخاصة برصد حالات العنف الممارس ضد النساء من بيانات وتقارير الحالات المسجلة لدى الخلايا المؤسساتية المحدثة على مستوى قطاعات العدل والصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي.

وتعتبر هذه الخلايا من الآليات الأساسية التي وضعتها الحكومة بهدف توفير الخدمات الأساسية للنساء ضحايا العنف في جل المناطق بما في ذلك العالم القروي، وبهدف ضمان تكفل ذي جودة لجميع الحالات.

ووضعت لهذه الخلايا دلائل تحدد معايير ونظم التكفل بالنساء ضحايا العنف، مع استحضار المقاربات الخاصة والمبادئ التوجيهية المبنية على الحقوق وعلى سلامة الضحايا ومساءلة مرتكبي العنف.

وقد عملت هذه القطاعات على تدعيم هذه الخلايا بأطر متخصصة في العمل الاجتماعي (مساعدين/ مساعدات اجتماعيين) نظرا للدور المحوري الذي تقوم به من أجل توفير مجموعة من الخدمات للتكفل بالجانب الاجتماعي: من الاستماع الفعال، وتقديم الدعم النفسي، والتوجيه والإرشاد، ومصاحبة الضحايا طيلة مسار التكفل، والقيام بالأبحاث الاجتماعية، وكذا التنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين المعنيين بمناهضة الظاهرة.

وقد عملت جل هذه القطاعات على تهييئ فضاءات ملائمة لاستقبال النساء، كما تم تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة أطر هذه الخلايا.

وتعمل هذه الخلايا المؤسساتية على تزويد الإدارات المركزية التابعة لها بتقارير دورية دقيقة حول الحالات المتكفل بها لرصد العنف ضد النساء، وهي المعطيات التي تشكل مصدرا رئيسيا لإعداد التقارير السنوية للمرصد الوطني للعنف ضد النساء، في سياق اضطلاعه بمهام الرصد وتتبع انتشار هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة، ووفقا لوضعيات وخصوصيات مختلفة، سيتم التطرق إلها في هذا التقرير.

بيانات العنف الجسدي الممارس ضد النساء استنادا على الحالات الواردة على الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء ضحايا العنف

الحالات المسجلة لدى خلايا وزارة العدل

تشمل معطيات وزارة العدل بخصوص العنف الجسدي الجداول التالية:

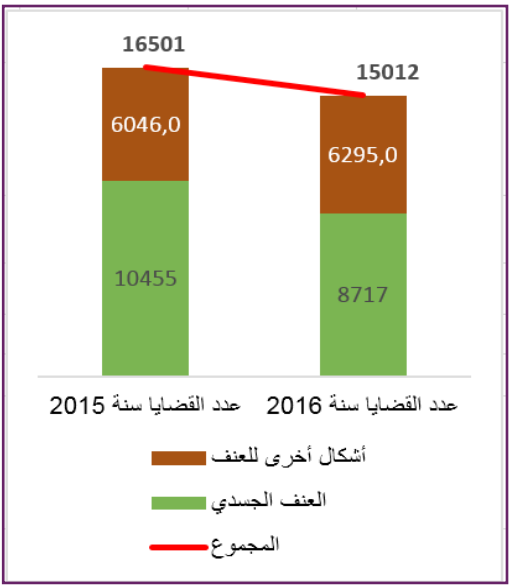

- جدول يظهر عدد القضايا التي تم البت فيها وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم في هذه القضايا سنة 2016؛
- جدول يبرز عدد القضايا وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم سنة 2015؛
- جدول يظهر توزيع القضايا حسب الدوائر القضائية لسنة 2016؛
- جدول يبرز تطور يقارن عدد قضايا العنف الجسدي من 2013 إلى 2016؛

هذه الجداول تعطي لمحة عن طبيعة وحالات العنف الجسدي المسجلة لدى خلايا استقبال النساء ضحايا العنف المحدثة لدى المحاكم في سنتي 2015 و2016.

وعلى العموم، يمكن القول إن العنف الجسدي سجل انخفاضا ملموسا سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015، وذلك بنسبة ناهزت17%. بينما سجلت الأشكال الأخرى للعنف ارتفاعا يبلغ نسبة 4% خلال نفس الفترة.

الجدول1:عدد قضايا العنف ضد النساء المسجلة بالمحاكم وعدد المتابعين فيها

أشكال العنف	عدد القضايا سنة 2016	عدد المتابعين أمام المحاكم سنة 2016			عدد القضايا سنة 2015
		قاصر	راشد	المجموع	
العنف الجسدي	8717	43	9760	9803	10455
أشكال أخرى للعنف	6295	66	6437	6503	6046
المجموع	15012	109	16197	16306	16501

المصدر: وزارة العدل

يتبين من خلال بيانات الجدول (1)، انخفاض عدد حالات العنف الجسدي المسجلة لدى هذه الخلايا، بحيث انتقلت من 10455 حالة سنة 2015 إلى 8717 حالة سنة 2016. في المقابل سجلت حالات أشكال العنف الأخرى خلال نفس الفترة ارتفاعا طفيفا، من 6046 حالة إلى 6295 حالة.

وبالمقارنة مع النتائج الواردة في التقرير السابق للمرصد (تقرير 2015)، يتأكد هذا المنحى التنازلي في عدد قضايا النساء ضحايا العنف الجسدي أمام المحاكم، إذ انتقلت من 12148 حالة عنف جسدي مسجلة في 2014 **إلى 8717 في 2016 أي بمعدل انخفاض يصل إلى 28%.**

الجدول 2: عدد قضايا العنف الجسدي ضد النساء حسب أنواع العنف وعدد الأشخاص المتابعين فيها أمام المحاكم سنة 2015

أنواع العنف	عدد القضايا	عدد المتابعين أمام المحاكم		
		حدث	راشد	المجموع
القتل العمد المرتكب في حق المرأة	32	0	32	32
الضرب والجرح المفضي الى الموت دون نية إحداثه	60	5	58	63
الضرب والجرح المفضي الى عاهة مستديمة	71	13	58	71
العنف الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما	7 710	20	8254	8 274
العنف الناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما	2 582	5	2789	2 794
العنف الجسدي	10455	43	11191	11 234
أشكال أخرى للعنف	6046	95	6340	6435
المجموع	16501	138	17531	17669

المصدر: وزارة العدل

ومن خلال قراءة في أنواع العنف الجسدي المعروض على المحاكم، يستنتج أن نوع العنف الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما هو الأكثر ارتكابا خلال سنتي 2015 و2016، بحيث شكلت هذه الاعتداءات الجسدية نسبة 74% في 2015 و73% في 2016 بالمقارنة مع أشكال العنف الأخرى. في حين شكل العنف الجسدي الناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما نسبة وصلت إلى 33% في 2015 و% 24 سنة 2016 بالمقارنة مع أشكال العنف الأخرى.

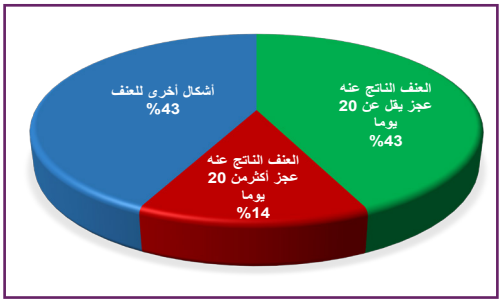

مبيان رقم 2: نسبة القضايا التي تم البت فيها موزعة حسب نوع العنف المرتكب

وهو نفس الاستنتاج الذي رصد في التقرير السابق للمرصد لسنة 2015 والذي أبرز أن الاعتداءات الجسدية التي يترتب عنها عجز أقل من 20 يوما شكلت نسبة % 47.7 سنة 2014، مقابل 14.8% كنسبة للاعتداءات الجسدية الناتج عنها عجز أكثر من 20 يوما.

من جهة أخرى، يتبين من خلال المعطيات ذاتها أن هذه الاعتداءات تصدر في معظمها عن الأشخاص الراشدين، بنسبة 99%.

كما يرصد التقرير استمرار تسجيل حالات عنف خطيرة اتجاه النساء، كحالات العنف المفضي إلى الموت، سواء عمدا أو دون نية إحداثه، حيث سجلت 92 حالة قتل سنة 2015 و81 حالة قتل سنة 2016.

الجدول3: عدد القضايا وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم سنة 2016

أنواع العنف	عدد القضايا	عدد المتابعين أمام المحاكم		
		حدث	راشد	المجموع
القتل العمد المرتكب في حق المرأة	45	3	61	64
الضرب والجرح المفضي الى الموت دون نية إحداثه	36	1	36	37
الضرب والجرح المفضي الى عاهة مستديمة	39	0	42	42
العنف الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما	6 478	31	7191	7 222
العنف الناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما	2 119	8	2430	2 438
العنف الجسدي	8717	43	9760	9 803
أشكال أخرى للعنف	6295	66	6437	6503
المجموع العام	**15012**	**109**	**16197**	**16306**

المصدر: وزارة العدل

ويظهر توزيع قضايا العنف الجسدي، حسب الدوائر القضائية لسنة 2016، النسبة المرتفعة للعنف الجسدي المسجل بالدائرة القضائية بالدار البيضاء بنسبة 11%، تليها الدائرة القضائية بالرباط بنسبة 9 %، ثم كل من وجدة والجديدة بنسبة 7%من عدد القضايا المعروضة.

الجدول4: توزيع قضايا العنف ضد النساء حسب الدوائر القضائية لسنة 2016				
الدوائر القضائية	العنف الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما	العنف الناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما	أشكال عنف أخرى	المجموع
الدائرة القضائية بالرباط	765	309	331	1405
الدائرة القضائية بالدار البيضاء	544	150	944	1638
الدائرة القضائية بالقنيطرة	156	210	257	623
الدائرة القضائية بفاس	133	149	422	704
الدائرة القضائية بتازة	304	12	179	495
الدائرة القضائية بمراكش	479	82	283	844
الدائرة القضائية بورزازات	27	9	92	128
الدائرة القضائية بآسفي	378	60	192	630
الدائرة القضائية بمكناس	406	124	223	753
الدائرة القضائية بالرشيدية	28	3	9	40
الدائرة القضائية بالعيون	121	4	183	308
الدائرة القضائية بطنجة	410	176	239	825
الدائرة القضائية بتطوان	362	141	254	757
الدائرة القضائية بسطات	265	241	354	860
الدائرة القضائية بالجديدة	142	81	869	1092
الدائرة القضائية ببني ملال	224	111	592	927
الدائرة القضائية بخريبكة	102	49	289	440
الدائرة القضائية بوجدة	617	49	406	1072
الدائرة القضائية بالناظور	367	52	139	558
الدائرة القضائية بالحسيمة	51	0	18	69
الدائرة القضائية بأكادير	597	107	140	844
المجموع العام	**6478**	**2119**	**6415**	**15012**
المصدر: وزارة العدل				

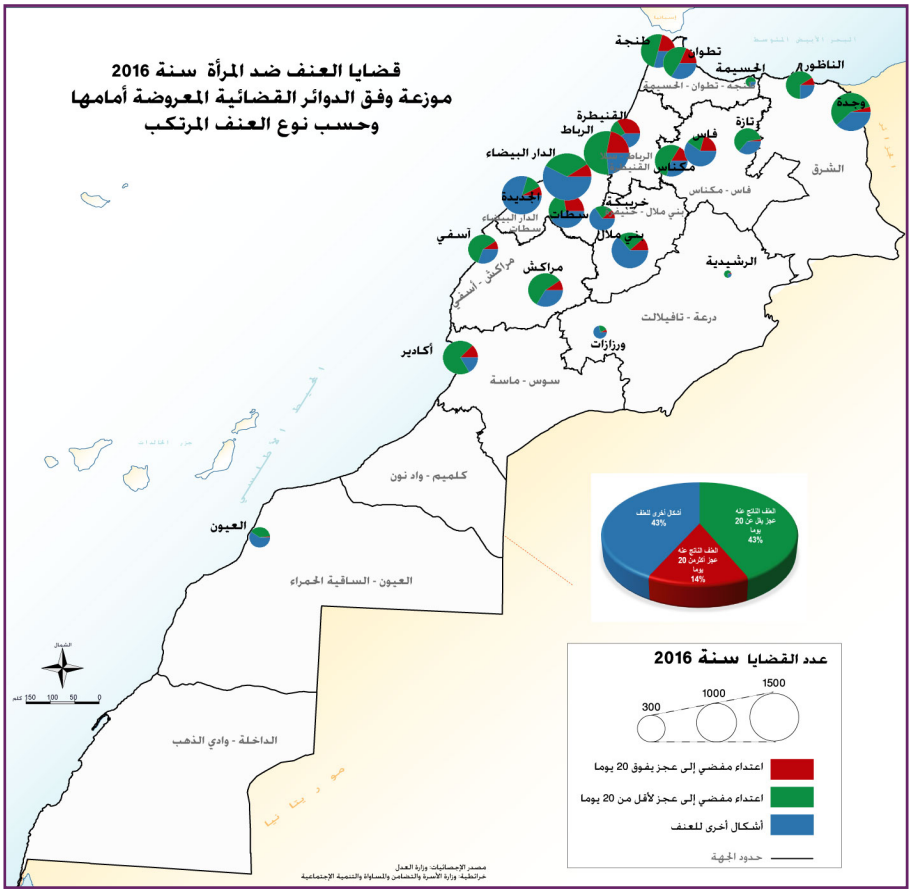

خريطة رقم2: توزيع قضايا العنف ضد النساء حسب الدوائر القضائية لسنة *2016*

وبخصوص قضايا العنف الجسدي الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما، حسب الدوائر القضائية في 2016 تتصدره الدائرة القضائية بالرباط بنسبة 12% متبوعة بالدائرة القضائية بالدار البيضاء بنسبة 8% ثم الدائرة القضائية بمراكش بنسبة 7% وتسجل كل من الدائرتين القضائيتين بورزازات والرشيدية أقل نسبة (04 %).

أما قضايا العنف الجسدي الناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما فتأتي الدائرة القضائية بالرباط في صدارة الترتيب بنسبة 14.5%من مجموع الحالات المسجلة بهذه الدائرة، تليها الدائرة القضائية بسطات بنسبة 11% ثم الدائرة القضائية بالقنيطرة بنسبة 9%، ثم الدائرة القضائية بطنجة بنسبة 8% ثم الدائرة القضائية بالدار البيضاء بنسبة7 %.

ويلاحظ أن الدائرة القضائية بالحسيمة لم تسجل بها أي حالة عنف ناتج عنه عجز أكثر من 20 يوما خلال 2016.

الجدول 5: عدد المتابعين حسب نوع القرابة في قضايا العنف ضد المرأة المسجلة خلال سنتي 2016-2105 بالمحاكم		
نوع القرابة	عدد المتابعين 2016	عدد المتابعين 2015
أقارب الضحية	1 049	1 090
زوج الضحية	9 465	9 993
الغير	5 750	6 290
في إطار العمل	42	158
المجموع العام	16 306	17 531
المصدر: وزارة العدل		

استقراء نوع القرابة في قضايا العنف ضد المرأة المسجلة خلال سنتي 2016-2105 بالمحاكم يظهر أن الزوج يأتي في صدارة مرتكبي العنف بنسبة 58%متبوعا بالغير بنسبة 35%، وهو ما يؤكد تفشي العنف الزوجي، سواء سنة 2015 أو سنة 2016 وإن كان قد عرف انخفاضا طفيفا.

معطيات وزارة الصحة

وفق نفس التطور المرصود في تقريره السابق (تقرير 2015) يلحظ المرصد أن عدد النساء ضحايا العنف الجسدي، اللواتي تم التكفل بهن على مستوى الوحدات المندمجة الاستشفائية بالمغرب يتزايد من سنة لأخرى كما يوضح ذلك هذا المبيان:

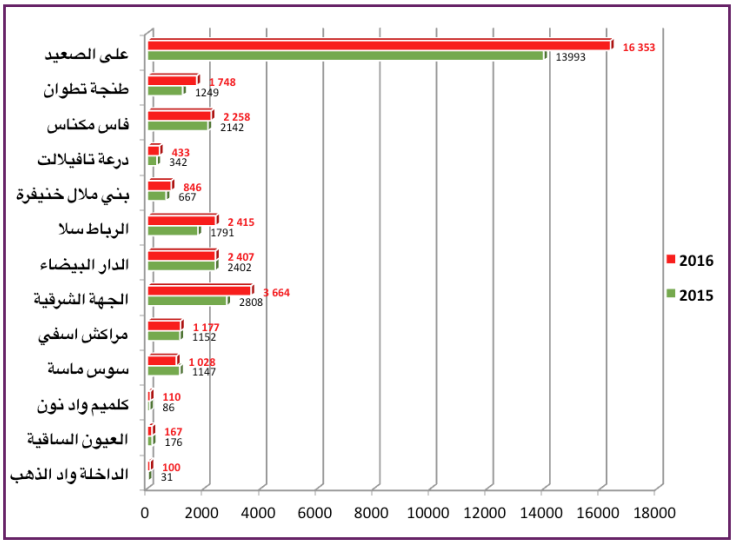

الرسم البياني التالي:

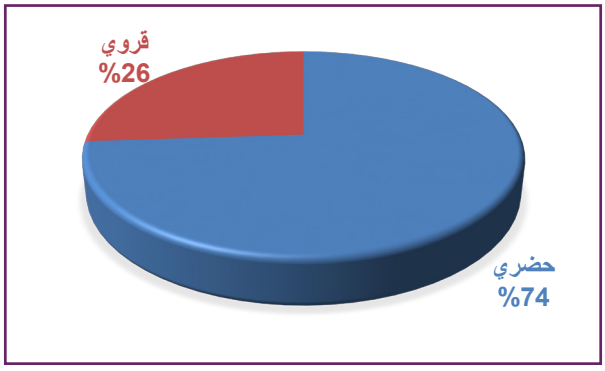

مبيان رقم 3: نسبة النساء ضحايا العنف الجسدي المتكفل بهن بوحدات التكفل المندمجة المتواجدة بمستشفيات المملكة (دون احتساب المستشفيات الجامعية) حسب الوسطين الحضري والقروي لسنتي 2015 و2016

ففي حين كان عدد الحالات المتكفل بها سنة 2014 هو 12218 حالة، وصل هذا العدد خلال سنتي 2015 و2016 إلى 13993 و16353، وهو ما يستشف منه التحسن الملحوظ في الولوج إلى الخدمات المقدمة من طرف الوحدات المندمجة لقطاع الصحة مع تزايد عددها، وكذا التعريف المضطرد بالخدمات التي تقدمها و تزايد التنسيق بين كل المتدخلين في سلسلة التكفل البين قطاعية مما يرفع عدد الحالات المحالة على القطاع الصحي من أجل التكفل بها. ومن خلال المبيان أعلاه يتضح أن أكبر عدد من الحالات تم تسجيلها في **الجهة الشرقية**، ثم جهات الدار البيضاء سطات، ثم فاس مكناس، فالرباط سلا القنيطرة.

وحسب المجال، يتضح من المبيان الموالي أن أغلب المعنفات المتكفل بهن بالوحدات المندمجة يوجدن بالمجال الحضري 74%حيث بلغ عددهن خلال سنة 2015 10003 حالة، وخلال سنة 2016 ما يقارب 12402 حالة وبالمقارنة مع ما جاء في التقرير السنوي الأول (تقرير 2015) يتضح أن هناك استقرار التوزيع الجغرافي لعدد حالات العنف الجسدي الواردة على هذه الوحدات حسب المجال والتي كانت خلال الفترة 2012-2014، تشكل 75% في المناطق الحضرية و25% في المناطق القروية. وهو ما يؤكد استمرارية إشكالية الولوج إلى هذه الوحدات بالنسبة للنساء ضحايا العنف بالمجال القروي، مما يستدعي تكثيف الجهود لتوعية هذه الفئة بضرورة طلب المساعدة لدى مهنيي الصحة العاملين بهذه الوحدات ومقاومة الطابوهات المرتبطة بذلك وكذا حث المنظومة الصحية على بذل المزيد من المجهودات لتيسير الولوج إليها أكثر فأكثر.

بيانات المديرية العامة للأمن الوطني

تتوزع المعطيات الاحصائية المسجلة لدى مختلف خلايا استقبال النساء ضحايا العنف المحدثة بالمديرية العامة للأمن الوطني في مجال العنف الجسدي المرصودة خلال سنتي 2015 و2016 حسب النفوذ الترابي، والفئة العمرية، والحالة العائلية للمعنفة والوضعية المهنية ومكان الاعتداء، وكذا صلة القرابة مع المعتدي.

الجدول6: عدد حالات العنف الجسدي ضد النساء، المسجلة لدى مختلف المصالح الأمنية

النفوذ الترابي	العنف الجسدي		
	سنة 2015	سنة 2016	تطور عدد الحالات المسجلة بين سنتي 2015 و2016
ولاية أمن أكادير	1 211	1 096	-9%
الأمن الإقليمي الحسيمة	247	64	-74%
ولاية أمن بني ملال	614	1 016	65%
ولاية أمن الدار البيضاء	1 672	1 629	-3%
الأمن الإقليمي الجديدة	481	652	36%
ولاية أمن فاس	966	807	-16%
ولاية أمن القنيطرة	1 259	1 398	11%
ولاية أمن العيون	444	536	21%
ولاية أمن مراكش	1446	1247	-14%
ولاية أمن مكناس	1252	1330	6%
الأمن الجهوي ورزازات	225	131	-42%
ولاية أمن وجدة	619	541	-13%
ولاية أمن الرباط	1537	1836	19%
الأمن الإقليمي اسفي	515	441	-14%
ولاية أمن سطات	1220	1474	21%
ولاية أمن طنجة	396	785	98%
الأمن الجهوي تازة	443	418	-6%
الأمن الجهوي الرشيدية	334	138	-59%
ولاية أمن تطوان	1163	1463	26%
المجموع	16 044	17 002	6%

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني

عرف عدد حالات العنف الجسدي ضد النساء، المسجلة لدى مختلف المصالح الأمنية، ارتفاعا بنسبة 6% ما بين سنتي 2015 و2016. وهي وثيرة ارتفاع أكبر مما كانت عليه ما بين 2013 و2014 إذ لم تتجاوز 1.8%، ومنخفضة مقارنة مع نسبة التغيير في حالات العنف المسجلة ما بين سنتي 2014 و2015، حيث تم تسجيل ارتفاع بنسبة 11.35%.

ويلاحظ أن هناك تباين على مستوى النفوذ الترابي للمصالح الأمنية، حيث سجلت أكبر نسبة ارتفاع في ولاية أمن طنجة (98 %)، متبوعة بولاية أمن بني ملال بنسبة زيادة 65%، ثم الأمن الإقليمي للجديدة بنسبة36%، ثم ولاية أمن تطوان بنسبة زيادة 26%.

في المقابل سجلت أكبر نسبة انخفاض في حالات العنف الجسدي المسجلة لدى مصالح الأمن الإقليمي بالحسيمة وصلت إلى 74%، والأمن الجهوي بالراشيدية بنسبة انخفاض 59% ثم الأمن الجهوي بورزازات بـــ42%.

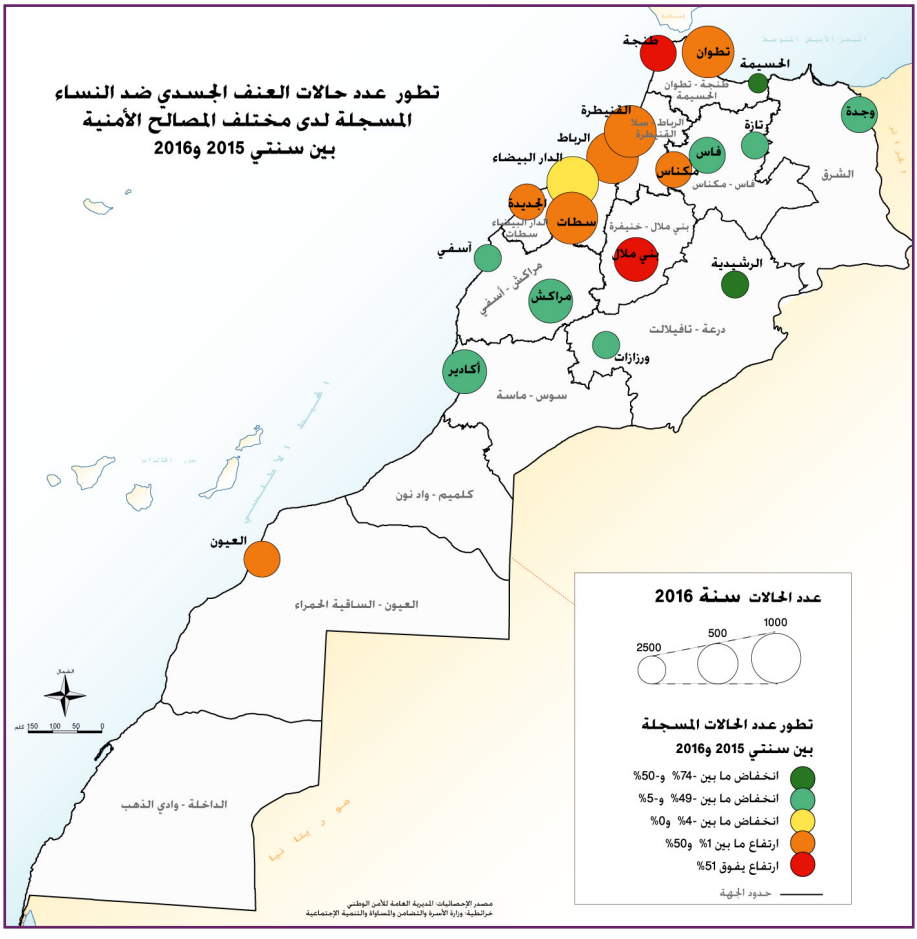

خريطة رقم *4*: تطور عدد حالات العنف الجسدي ضد النساء، المسجلة لدى مختلف المصالح الأمنية بين سنتي *2015* و*2016*

ويظهر توزيع إحصائيات الاعتداءات الجسدية حسب الفئات العمرية أن الفئة العمرية ما بين 18 و30 سنة هي الأكثر عرضة للعنف الجسدي بنسبة 40% خلال سنة 2015 و41% خلال سنة 2016، متبوعة بالفئة العمرية ما بين 31 سنة و45 سنة بنسبة تتجاوز 36% خلال السنتين.

الجدول7: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية للمشتكية	العنف الجسدي			
	2015		2016	
18-30	6 494	40%	6 944	41%
31-45	5 705	36%	6 359	37%
46-60	2 962	18%	2 907	17%
61<	883	6%	792	5%
المجموع	16 044	100%	17 002	100%

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني

كما يلاحظ تعرض 883 امرأة مسنة يتجاوز عمرهن 61 سنة، للعنف الجسدي في 2015 أي بنسبة 6% من مجموع الحالات المسجلة، و792 امرأة مُسنة سنة 2016، أي بنسبة 5%.

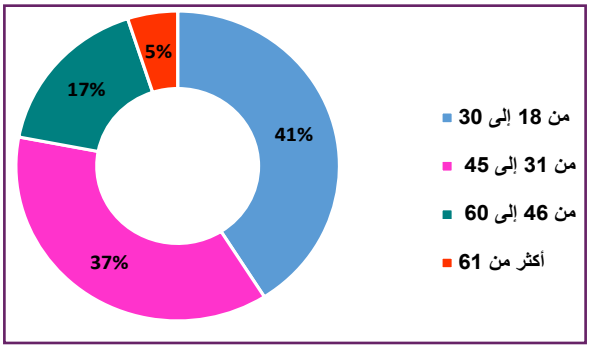

مبيان رقم 4: الاعتداءات الجسدية حسب الفئات العمرية سنة 2016

نفس الاستنتاج المرصود في تقريره السابق (تقرير 2015) يلاحظ المرصد الوطني للعنف ضد النساء أن العنف الجسدي المسجل لدى مصالح الأمن الوطني يمس النساء المتزوجات بالدرجة الأولى بنسبة 55% في 2015، و56% في 2016، وهي نسبة تتجاوز ضعف عدد حالات العنف المسجلة لدى النساء العازبات أي 23%. كما يلاحظ أن النساء بمختلف وضعياتهن العائلية يتعرضن للعنف الجسدي بنسب متفاوتة.

الجدول8: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب الحالة العائلية للضحية				
العنف الجسدي	السنة			
الحالة العائلية	2015		2016	
متزوجة	8 808	55%	9 560	56%
عازبة	3 988	25%	3 978	23%
مطلقة	2 162	13%	2 217	13%
أرملة	1 086	7%	1 247	7%
المجموع	16 044	100%	17 002	100%
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

وكما هو الشأن في تقرير المرصد الوطني للعنف ضد النساء لسنة 2015، يبرز توزيع الاعتداءات الجسدية المسجلة حسب صلة القرابة مع المعتدي، أن العنف الزوجي يتصدر أنواع العنف. فالزوج يأتي على رأس مرتكبي العنف بنسبة 32% برسم سنة 2016، وهي تقريبا نفس النسبة التي سجلت خلال سنة 2014 بـ31.1%، متبوعا بالعنف المرتكب من طرف أشخاص لا تربطهم صلة قرابة بالضحية بنسبة 28%.

الجدول 9: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب رابط القرابة مع المعتدي				
علاقة المعتدي بالمشتكية	السنة			
	2015		2016	
لا تربطه صلة قرابة بالمشتكية	4 820	30%	4 690	28%
زوج	4 410	27%	5 387	32%
جار	4 212	26%	3 595	21%
قريب	1 385	9%	1 845	11%
طليق	1 042	6%	1 044	6%
علاقة عمل	415	3%	481	3%
المجموع	16 284	100%	17 042	100%
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

حسب نوع النشاط تُظهر إحصائيات الاعتداءات الجسدية، المسجلة خلال سنة 2016، أن فئة النساء بدون عمل مأجور هن الأكثر عرضة لهذا الشكل من العنف، وذلك بنسبة 56%، ثم المستخدمات بنسبة 15%، فالعاملات في القطاع غير المنظم بنسبة 12%، والنساء الموظفات بنسبة 5%، وكذا فئة الطالبات بنفس النسبة.

ويلاحظ المرصد الوطني للعنف ضد النساء انخفاضا في نسبة حالات العنف الجسدي الواردة على مختلف خلايا استقبال النساء ضحايا العنف الممارس ضد العاملات المنزليات بلغت 34% بين سنتي 2015 و2016،

ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأثر الدينامية التي رافقت اعتماد القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

مبيان رقم 4: الاعتداءات الجسدية موزعة حسب نوع النشاط

الجدول 10: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب نوع النشاط

مهنة المشتكية	السنة			
	2015		2016	
بدون عمل مأجور	8536	53%	9468	56%
مستخدمة	2501	16%	2554	15%
عاملة منزلية	1944	12%	1277	8%
عمل غير المنظم	1503	9%	2082	12%
موظفة	758	5%	828	5%
طالبة	802	5%	793	5%
المجموع	16044	100%	17002	100%

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني

يلاحظ دائما من خلال بيانات المصالح الأمنية أن الشارع العام يأتي في مقدمة الفضاءات التي تتعرض فيها النساء للعنف الجسدي، فقد شهد تسجيل أكبر نسب حالات الاعتداءات الجسدية مقارنة بباقي الفضاءات، بنسب 54% في 2015 و55% في 2016.

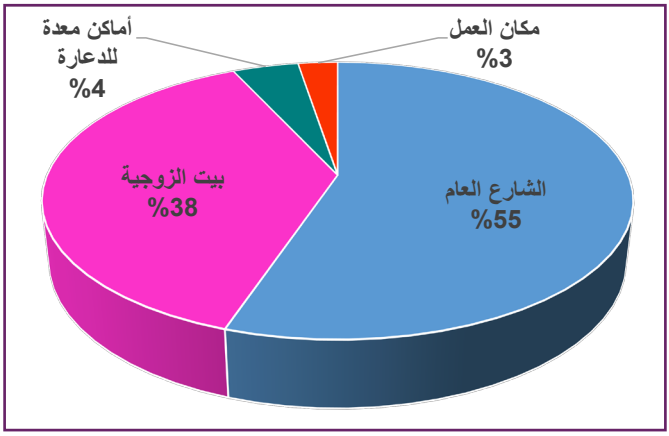

مبيان رقم *5*: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب مكان الاعتداء سنة *2016*

وهو نفس المعطى الذي تم رصده سنة 2013، حيث تم تسجيل نسبة 54.9% من حالات الاعتداءات الجسدية في الشارع العام، ونسبة 53.7% في 2014. ويأتي العنف الممارس في بيت الزوجية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 35% في 2015 وارتفع ليبلغ نسبة 38% في 2016.

الجدول 11: إحصائيات الاعتداءات الجسدية موزعة حسب مكان الاعتداء

مكان العنف	السنة			
	سنة 2015		سنة 2016	
الشارع العام	8 649	54%	9 381	55%
بيت الزوجية	5 635	35%	6 451	38%
أماكن معدة للدعارة	902	6%	731	4%
مكان العمل	858	5%	439	3%
المجموع	16 044	100%	17 002	100%
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

معطيات الدرك الملكي

سجلت البيانات الإحصائية التي اعتمدت في هذا التقييم لوضعية العنف الممارس ضد النساء، بمختلف مراكز الدرك الملكي في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2016، وتهم هذه المعطيات نوعان من العنف الممارس ضد النساء وهما العنف الجسدي والعنف الجنسي.

عرفت سنة **2016** تسجيل **9801** حالة عنف ضد النساء بمختلف الوحدات التابعة للدرك الملكي، تمت معالجة **8658** حالة منها، في حين سجلت **12122** حالة عنف سنة **2015**، تمت معالجة **10776** حالة منها.

ومكنت معالجة حالات العنف المذكورة من:

- إلقاء القبض على **1138** معنف، و**283** جاري البحث عنهم خلال سنة 2016، في حين بلغ عدد الضحايا **10065**، منهن **823** قاصرة؛
- إلقاء القبض على **1321** مرتكب للعنف خلال سنة 2015، والبحث جار عن **265** شخص، في حين بلغ عدد الضحايا **13179**، منهن **125** قاصرة.

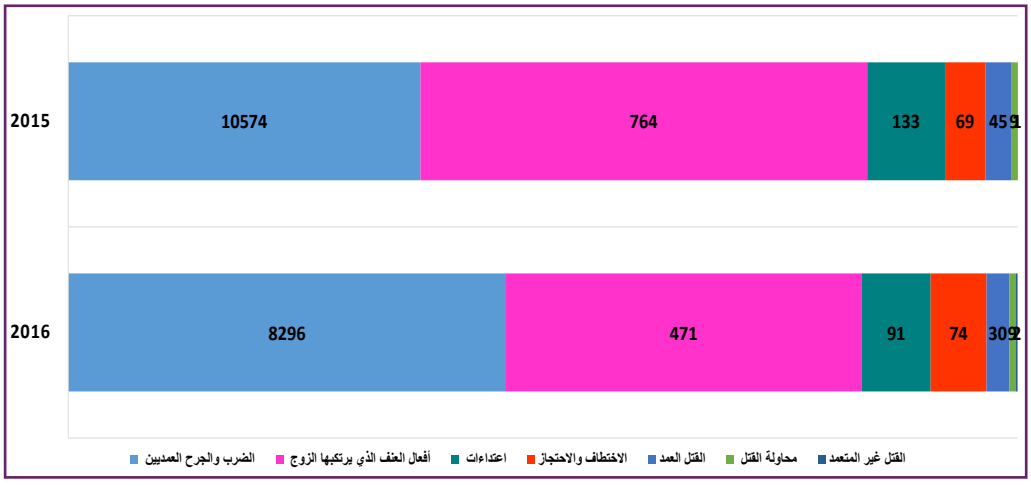

مبيان رقم *6*: حجم حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف ما بين سنتي *2015* و*2016*

بالنسبة لحالات العنف الجسدي ضد النساء، المسجلة لدى مصالح الدرك الملكي ما بين سنتي 2015 و2016، فقد عرفت سنة 2016 انخفاضا في حالات العنف الجسدي ضد النساء بنسبة بلغت 22,6%، مقارنة مع سنة 2015، حيث سجلت 11595 حالة سنة 2015 مقابل 8973 سنة 2016 (مع الإشارة إلى تسجيل 8955 حالة عنف جسدي سنة 2014).

الجدول 12: جدول توزيع حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف					
العنف الجسدي	سنة 2015		سنة 2016		تطو رعدد الحالات المسجلة ما بين 2015 و2016
	عدد الحالات	النسبة	عدد الحالات	النسبة	
الضرب والجرح العمديين	10574	97,63%	8296	97,58%	-22%
أفعال العنف الذي يرتكبها الزوج	764	7,23%	471	5,68%	-38%
اعتداءات	133	1,23%	91	1,07%	-32%
الاختطاف والاحتجاز	69	0,64%	74	0,87%	7%
القتل العمد	45	0,33%	30	0,33%	-33%
محاولة القتل	9	0,08%	9	0,11%	0%
القتل غير المتعمد	1	0,01%	2	0,02%	100%
مجموع العنف الجسدي	10831	100%	8502	100,00%	-22%
المصدر: الدرك الملكي					

وخلال سنة 2016، بلغت حالات الضرب والجرح العمديين 8296 (منها471 حالة ارتكبها الزوج)، مما يشكل نسبة 97,58% من مجموع حالات العنف الجسدي المسجلة، وهو نفس المنحى المسجل سنة 2015، حيث سجل 10574 اعتداء بالضرب والجرح العمديين (منها 764 حالة عنف مرتكب من قبل الزوج) ما شكل نسبة 97,63% من مجموع حالات العنف الجسدي المسجلة.

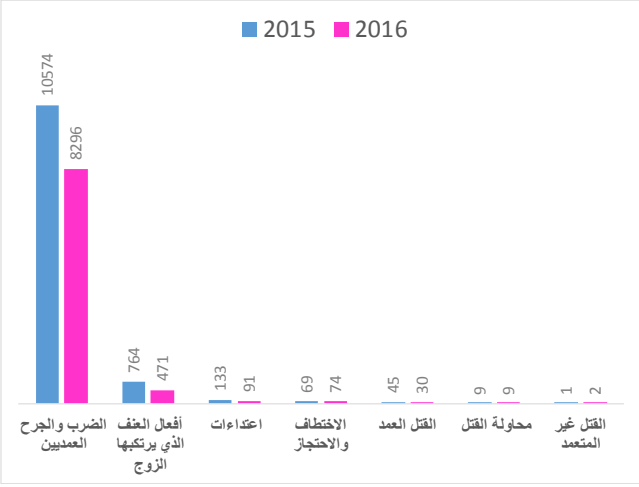

مبيان رقم 7: حالات العنف الجسدي حسب طبيعة العنف ما بين سنتي 2015 و2016

الجدول 13: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجسدي حسب الجهات: تقسيم الجهوي حسب الدرك الملكي

الجهة	2015	2016	تطور عدد الحالات المسجلة ما بين 2015 و2016
فاس	1070	666	-37,76%
الدار البيضاء	1018	638	-37,33%
القنيطرة	896	555	-38,06%
أكادير	810	472	-41,73%
آسفي	554	234	-57,76%
سطات	269	127	-52,79%
الرباط	583	450	-22,81%
مكناس	584	476	-18,49%
مراكش	465	369	-20,65%
الناظور	265	177	-33,21%
تازة	261	186	-28,74%
وجدة	332	260	-21,69%
كلميم	130	67	-48,46%
سيدي قاسم	1349	1286	-4,67%
الخميسات	199	148	-25,63%
الصويرة	78	28	-64,10%
الرشيدية	234	193	-17,52%
بوعرفة	113	77	-31,86%
خريبكة	261	245	-6,13%
خنيفرة	299	283	-5,35%
العيون	21	10	-52,38%
ورزازات	56	53	-5,36%
تطوان	144	144	0,00%
الحسيمة	224	225	0,45%
طنجة	34	47	38,24%
بني ملال	306	369	20,59%
الجديدة	1040	1186	14,04%
الداخلة	0	2	-
المجموع	**11595**	**8973**	**-22,61%**

المصدر: الدرك الملكي

ويتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الانخفاض الذي عرفه العنف الجسدي سنة 2016 مقارنة مع 2015، لم يشمل جميع الجهات، فبينما سجلت جهة فاس انخفاضا في حالات العنف الجسدي بنسبة بلغت **37,67 %**(404-)، تليها جهة الدار البيضاء (380-)، ثم القنيطرة (341-)، ثم أكادير (338-)، ثم آسفي (320-)، سجلت جهة الجديدة ارتفاعا في عدد حالات العنف الجسدي (146+)، ثم جهة بني ملال (63+)، ثم جهة طنجة (13+)، وفي جهة الحسيمة (01+). في حين ظل عدد حالات العنف المسجلة بجهة تطوان مستقرة في نفس الفترة.

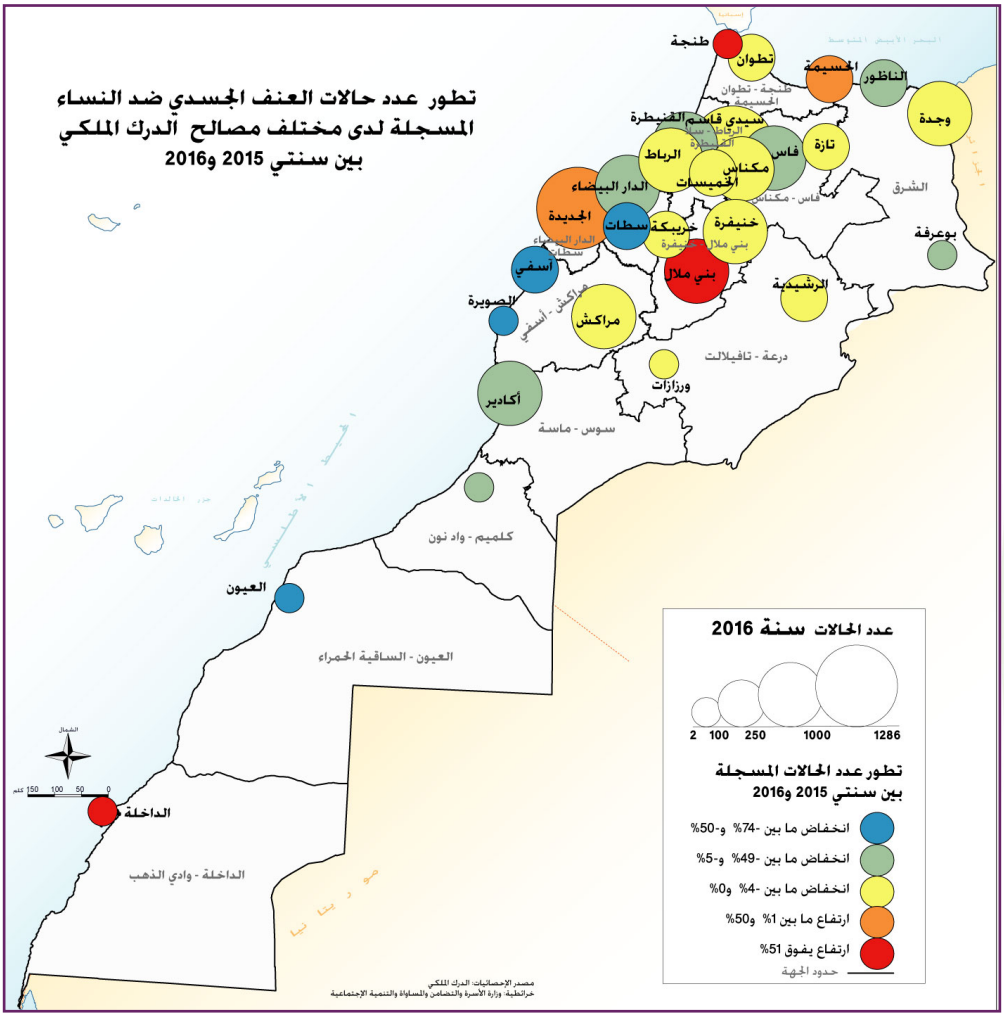

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجسدي حسب التقسيم الجهوي للدرك الملكي

الجدول 14: التوزيع لقضايا العنف الجسدي حسب سن الضحية				
الفئة العمرية	2015		2016	
	الضحايا	النسبة	الضحايا	النسبة
أقل من 18 سنة	106	0,84%	490	5,32%
ما بين 18 و30 سنة	3577	28,39%	2414	26,22%
ما بين 30 و45 سنة	5552	44,07%	4150	45,08%
أكثر من 45 سنة	3364	26,70%	2151	23,37%
المجموع العام	12599	100,00%	9205	100,00%
المصدر: الدركالملكي				

يوضح توزيع حالات العنف الجسدي المسجلة، حسب الفئات العمرية للضحية، أن الفئة العمرية ما بين 30 و45 سنة هي الأكثر عرضة لهذا الشكل من العنف بنسبة % **45,08** سنة 2016 و% **44,07** سنة 2015، متبوعة بالفئة العمرية ما بين 18 و30 سنة بنسبة % **26,22** سنة 2016 و% **28,39** سنة 2015.

الجدول 15: التوزيع حسب أمكان ارتكاب العنف الجسدي				
أماكن العنف	2015		2016	
	عدد القضايا	%	عدد القضايا	%
مكان معزول	1497	12,91%	761	8,48%
مكان عام	7764	66,96%	6599	73,54%
مكان السكن	2276	19,63%	1564	17,43%
مكان العمل	55	0,47%	45	0,50%
مكان آخر	3	0,03%	4	0,04%
مجموع	11595	100,00%	8973	100,00%
المصدر: الدرك الملكي				

من خلال توزيع حالات العنف الجسدي، المسجلة حسب أماكن ارتكابه، يتبين أن الأماكن العامة تأتي في مقدمة الأماكن التي يمارس فيها العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة 73,54%، حيث بلغت عدد الحالات في هذه الأماكن 6599 حالة سنة 2016 و7764 حالة سنة 2015. تليها حالات العنف المنزلي بنسبة 17,43%، بعدد حالات بلغت 1564 سنة 2016 و2276 سنة 2015.

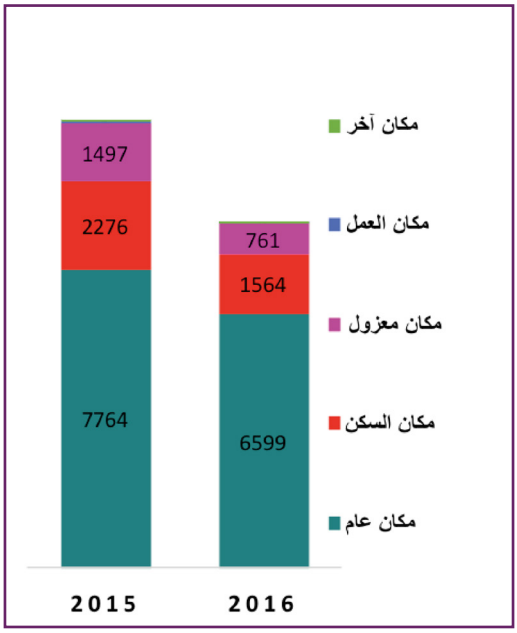

مبيان رقم *8*: أماكن ارتكاب العنف الجسدي سنتي *2015* و*2016*

بيانات العنف الجنسي الممارس ضد النساء استنادا على الحالات الواردة على الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء ضحايا العنف

معطيات وزارة العدل

تُشير المعطيات المسجلة لدى وزارة العدل إلى أن 9.9% سنة 2016 و10% سنة 2015 من القضايا المسجلة هي حالات لاعتداءات جنسية، ارتكبت بشكل رئيسي من قبل رجال راشدين بنسبة تصل إلى 96% من الحالات، في حين 3.6% من الحالات سجلت ضد قاصرين.

الجدول 16:جدول: عدد القضايا التي المسجلة وعدد الأشخاص المتابعين فيها أمام المحاكم

أشكال العنف	عدد القضايا سنة 2016	عدد المتابعين أمام المحاكم 2016			عدد القضايا سنة 2015
		حدث	راشد	المجموع	
العنف الجنسي	1 636	66	1 766	1 832	1 665
أشكال أخرى للعنف	14 865	43	14 431	14 474	14 836
المجموع	16 501	109	16197	16 306	16 501

المصدر: وزارة العدل

الجدول 17: عدد القضايا المسجلة حسب أنواع العنف وعدد الأشخاص المتابعين أمام المحاكم سنتي 2015 و 2016

أنواع العنف	عدد القضايا سنة 2016	عدد المتابعين أمام المحاكم2016			عدد القضايا سنة 2015
		حدث	راشد	المجموع	
الاغتصاب	1 099	54	1179	1 233	969
زنا المحارم	14	1	13	14	14
هتك العرض	451	11	502	513	646
التحرش الجنسي	72	0	72	72	36
مجموع العنف الجنسي	1 636	66	1 766	1 832	1 665
أشكال أخرى للعنف	14 865	43	14 431	14 474	14 836
المجموع	16 501	109	16 197	16 306	16 501

المصدر: وزارة العدل

يعد الاغتصاب الاعتداء الجنسي الأكثر شيوعا، حيث شكلت نسبته سنة 2015، 5.8% وسنة 2016 6.6% من مجموع القضايا المسجلة في مجال العنف ضد المرأة. وبلغت نسبة الاغتصاب 67.1% سنة 2016 (مقابل 58.1% سنة 2015) من مجموع قضايا الاعتداءات الجنسية المسجلة، بما يشكل تقريبا النسبة الكبرى المسجلة بين جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء.

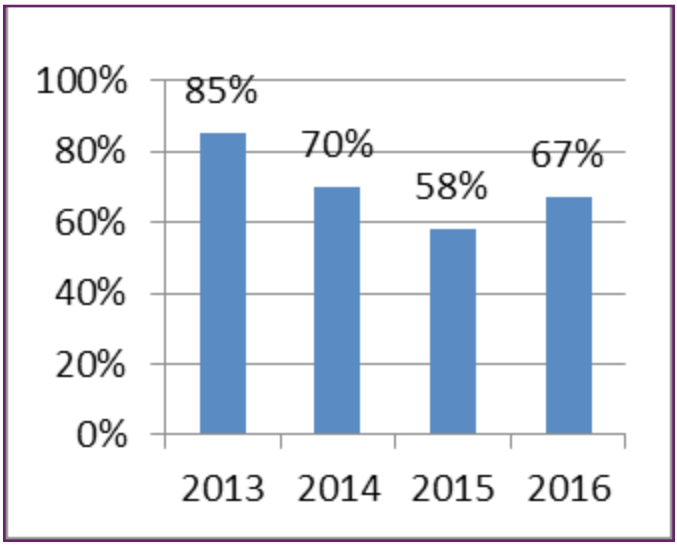

مبيان رقم *8*: نسبة قضايا الاغتصاب من مجموع العنف الجنسي من سنة *2013* إلى سنة *2016*

ويلاحظ من خلال المعطيات، الواردة في الرسم البياني أعلاه، أن مُنحنى نسبة قضايا الاغتصاب المسجلة من مجموع قضايا العنف الجنسي قد عرف انخفاضا مهما بين سنتي 2013 و2015، مع تسجيل عودة ارتفاع طفيفة في نسبته سنة 2016 حيث بلغت 67.1% وإن لم تصل إلى النسبة المسجلة سنة 2013 والتي بلغت 85%.

الجدول 18: تطور عدد قضايا العنف الجنسي من 2013 إلى 2016

السنوات	عدد القضايا
2013	2 610
2014	1 595
2015	1 665
2016	1 636

المصدر: وزارة العدل

وبإجراء مقارنة شاملة لمجموع قضايا **العنف الجنسي**، المسجلة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016، يلاحظ أنها سجلت انخفاضا واضحا، حيث انتقلت من 2610 حالة مسجلة سنة 2013 إلى 1636 حالة مسجلة سنة 2016، ويبقى أكبر انخفاض هو الذي حدث سنة 2014 بـ 1595 حالة مُسجلة.

على غرار الإحصائيات المتعلقة بالعنف الجسدي يتواصل ارتفاع عدد النساء ضحايا العنف الجنسي المتكفل بهن بالوحدات المندمجة، بالمقارنة مع ما جاء به التقرير السنوي الأول للمرصد، والذي أشار إلى أن عدد الحالات سنة 2014 كان 794 حالة، ارتفع هذا العدد إلى 937 حالة تم التكفل بها سنة 2016، وهو ما قد يشير إلى قيام النساء ضحايا العنف الجنسي أكثر وأكثر بالتصريح بهذا العنف، وطلب المساعدة لدى المهنيين الصحيين، في إطار خدمات التكفل التي توفرها هذه الوحدات الموجودة بمستشفيات المملكة بإشراف من المساعدات الاجتماعيات.

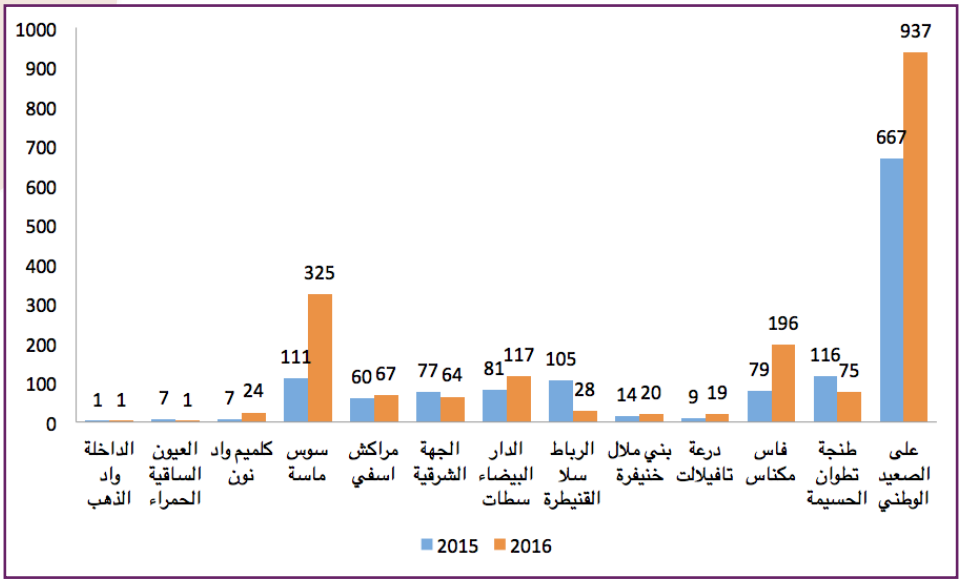

مبيان رقم 9: عدد حالات النساء ضحايا العنف الجنسي المتكفل بهن بوحدات التكفل المندمجة الموجودة بمستشفيات المملكة (دون احتساب المستشفيات الجامعية) حسب الجهات لسنتي 2015 و 2016

وكما يوضح المبيان أعلاه، أكبر عدد من الحالات سجل بجهة سوس ماسة، ثم جهة فاس مكناس، فجهة الدار البيضاء سطات. ومقارنة بما جاء في التقرير السنوي الأول للمرصد، حيث شكلت نسبة النساء ضحايا العنف الجنسي بالوسط الحضري، اللواتي تم التكفل بهن على مستوى «الوحدات المندمجة للتكفل بالمستشفيات»، 64,9% وكما لوحظ بخصوص العنف الجسدي، يمكن القول إن هناك استقرارا في بنية العنف الجنسي حسب المجال إذ أنها تمثل 64%بالوسط الحضري بالنسبة للفترة 2015 - 2016، وبالتالي يمكن القول إن الحاجة ملحة، سواء بالنسبة للعنف الجنسي أو الجسدي، لبذل مزيد من الجهود للتأثير من جهة على سلوكيات الضحايا من أجل التبليغ، خاصة بالعالم القروي، ومن جهة أخرى، حث جميع القطاعات كل حسب إمكانياته واختصاصاته على تيسير الولوج إلى كل مكونات السلسلة البين قطاعية للتكفل.

شكلت الاعتداءات الجنسية حوالي 5.8% من مجموع حالات العنف المسجلة سنة 2016، و6.5% من مجموع حالات العنف المسجلة خلال سنة 2015، على مستوى خلايا استقبال النساء ضحايا العنف بمختلف المصالح الأمنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.

الجدول19: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية للمشتكية	العنف الجنسي			
	2015		2016	
ما بين 18 و30 سنة	733	65%	708	68%
ما بين 31 و45 سنة	294	26%	263	25%
ما بين 46 60 سنة	82	7%	66	6%
أكثر من 61 سنة	14	1%	10	1%
المجموع	1 123	100%	1 047	100%

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني

وارتكب أكثر من نصف الاعتداءات الجنسية أي حوالي 65% سنة 2015 و68% سنة 2016، ضد نساء يقل عمرهن عن 30 سنة، بينما بلغت هذه الاعتداءات نسبة 25% سنة 2016، و26% سنة 2015 ضد نساء تتراوح أعمارهن بين 31 و45 سنة.

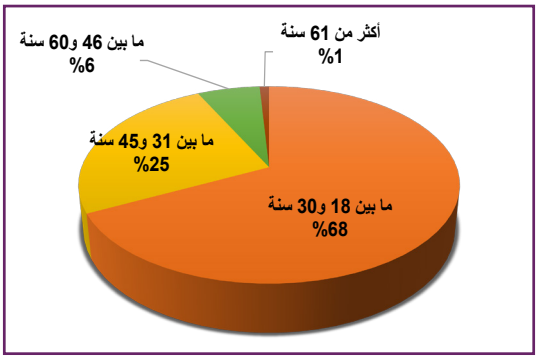

مبيان رقم *10*: نسبة الاعتداءات الجنسية حسب الفئات العمرية

الجدول 20: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية للمشتكية	العنف الجنسي			
	2015		2016	
متزوجة	178	16%	147	14%
عازبة	673	60%	626	60%

مطلقة	221	20%	219	**21%**
أرملة	51	5%	55	**5%**
المجموع	**123 1**	**100%**	**047 1**	**100%**
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

توزعت الاعتداءات الجنسية، حسب الحالة العائلية للمشتكيات سنة 2016، على الشكل التالي:

- النساء العازبات بنسبة 60% سنة 2016 وهي النسبة نفسها التي سجلت سنة 2015؛
- النساء المطلقات بنسبة 21% سنة 2016 و20% سنة 2015؛
- النساء المتزوجات بنسبة 14% سنة 2016 مقابل 16% سنة 2015.

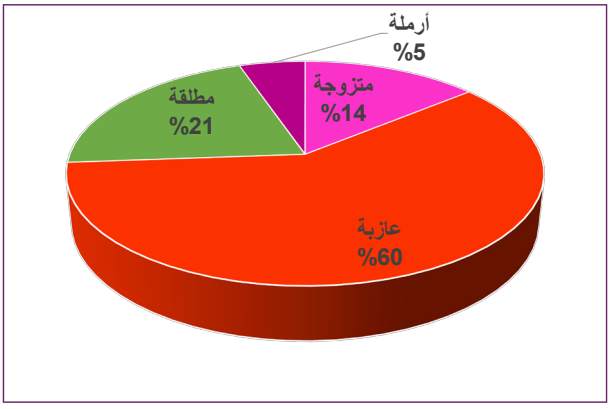

مبيان رقم *9*: الاعتداءات الجنسية حسب الحالة العائلية للمشتكيات سنة *2016*

الجدول21: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب نوعية النشاط				
نوع نشاط المشتكية	**العنف الجنسي**			
	2015		**2016**	
بدون عمل مأجور	595	53%	631	**60%**
مستخدمة	173	15%	124	**12%**
عاملة منزلية	124	11%	79	**8%**
عمل غير المنظم	58	5%	83	**8%**
موظفة	67	6%	17	**2%**
طالبة	106	9%	113	**11%**
المجموع	**1 123**	**100%**	**1 047**	**100%**
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

تُشير معطيات المديرية العامة للأمن الوطني إلى أن النساء بدون عمل مأجور هن الأكثر تعرضا للعنف الجنسي بنسبة بلغت 53% سنة 2015 و60% سنة 2016، فيما شكلت النساء المستخدمات 15% من

الحالات سنة 2015 و12% سنة 2016. وتعرضت العاملات المنزليات لـ 11% من مجموع الاعتداءات الجنسية المسجلة سنة 2015 وهي النسبة التي سجلت انخفاضا طفيفا سنة 2016 إذ بلغت 8% من مجموع الحالات. بينما بلغت نسبة النساء اللائي يعملن في القطاع غير المنظم 5% سنة 2015 و8% سنة 2016 وعموما لا يلاحظ تسجيل اختلافات كبيرة بين عامي 2015 و2016 حسب نوعية نشاط النساء ضحايا الاعتداءات الجنسية.

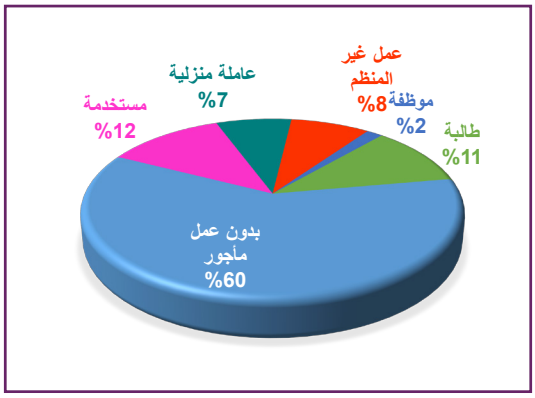

مبيان رقم *11*: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب نوع النشاط

الجدول 22: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب مكان ارتكاب العنف

مكان ارتكاب العنف	العنف الجنسي			
	2015		2016	
الشارع العام	764	68%	709	**68%**
بيت الزوجية	114	10%	75	**7%**
أماكن معدة للدعارة	85	8%	73	**7%**
مكان العمل	160	14%	190	**18%**
المجموع	**1 123**	**100%**	**1 047**	**100%**
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

وعلى غرار الأرقام المسجلة، خلال سنتي 2013 و2014، يعتبر الشارع العام من أكثر الأماكن التي تتعرض فيها النساء لاعتداءات جنسية، حيث سجلت بها 68% من الحالات خلال سنتي 2015 و2016، فيما بلغت نسبة الاعتداءات الجنسية في بيت الزوجية 10% سنة 2015، وهي النسبة التي انخفضت إلى 7% سنة 2016، في حين سجلت نسبة 14% من الاعتداءات الجنسية في أماكن العمل سنة 2015 وارتفعت إلى 18% سنة 2016.

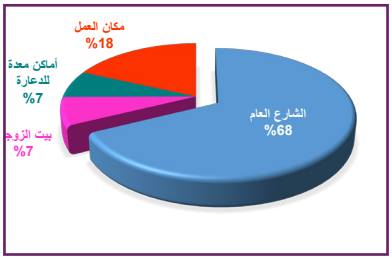

مبيان رقم *12*: توزيع الاعتداءات الجنسية حسب مكان الاعتداء سنة *2016*

الجدول 23: إحصائيات الاعتداءات الجنسية موزعة حسب علاقة المعتدي بالضحية				
علاقة المعتدي بالضحية	العنف الجنسي			
	2015		2016	
	728	63%	701	**63%**
زوج	86	7%	37	**3%**
جار	199	17%	270	**24%**
قريب	69	6%	50	**5%**
طليق	47	4%	24	**2%**
علاقة عمل	25	2%	27	**2%**
المجموع	**1154**	**100%**	**1109**	**100%**
المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني				

وارتكبت أكثر من نصف الاعتداءات الجنسية من طرف أشخاص لا تربطهم أي صلة قرابة مع الضحايا، أي بنسبة 63% سنة 2015، وهي النسبة نفسها التي سجلت سنة 2016. ثم تأتي الحالات المسجلة في إطار علاقة الجوار بنسبة 17% سنة 2015، و24% سنة 2016 أما بالنسبة للعنف الجنسي الممارس ضد النساء في إطار علاقات العمل فإن الحالات المسجلة لم تتجاوز 2% خلال سنتي 2015 و2016.

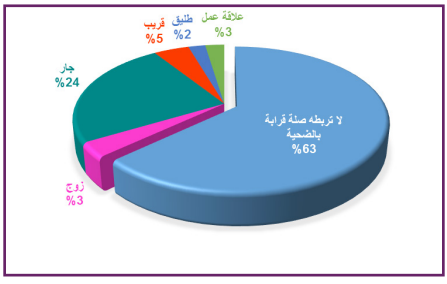

مبيان رقم *13*: الاعتداءات الجنسية حسب علاقة المعتدي بالضحية سنة *2016*

معطيات الدرك الملكي

يشكل العنف الجنسي ضد النساء أقل من10% من مجموع حالات العنف المسجلة، حيث بلغت نسبته **8,45%** سنة 2016 (828 حالة مسجلة) مقابل **4,35%** سنة 2015 (527 حالة مسجلة).

وقد عرفت نسبة العنف الجنسي ارتفاعا يفوق 50% سنة 2016، مقارنة مع سنة 2015، حيث تم تسجيل 527 حالة **(للإشارة، تم تسجيل 514 حالة سنة 2014).**

الجدول 24: توزيع القضايا حسب نوعية الاعتداء

العنف الجنسي	2015		2016		تطور عدد الحالات المسجلة بين سنتي 2015 و2016
هتك العرض	7	1%	14	2%	**10%**
التحرش الجنسي	32	6%	39	5%	**22%**
محاولة اغتصاب	197	37%	290	35%	**47%**
الاغتصاب	291	55%	485	59%	**67%**
مجموع العنف الجنسي	**527**	**100%**	**828**	**100%**	**57%**

المصدر: الدرك الملكي

يمثل الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب أكثر من 90% من حالات العنف الجنسي المسجلة، ففي سنة 2016، بلغ عدد حالات الاغتصاب 485 قضية، ومحاولات الاغتصاب 290 قضية، وهو ما يمثل على التوالي 58.57% و35.02%، أي ما مجموعه 93.60% من مجموع الحالات المسجلة. كما سجلت 291 حالة اغتصاب، و197 محاولة اغتصاب سنة 2015، وهو ما يعادل 55.22% و37.38% على التوالي، أي ما مجموعه 92،60%.

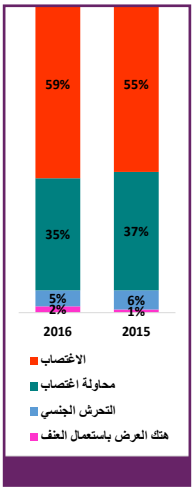

مبيان رقم *14*: توزيع حالات العنف الجنسي المسجلة حسب نوعية الاعتداء سنة *2016*

الجدول 25: التوزيع الجغرافي لقضايا العنف الجنسي حسب الجهات حسب الجهات: „تقسيم الجهوي حسب الدرك الملكي			
الجهة	2015	2016	نسبة التغيير في عدد الحالات المسجلة بين سنتي 2015 و2016
الجديدة	55	96	74,55%
بني ملال	23	54	134,78%
مراكش	31	60	93,55%
أكادير	39	62	58,97%
خنيفرة	12	31	158,33%
الرباط	19	38	100,00%
الدار البيضاء	26	43	65,38%
مكناس	27	44	62,96%
سيدي قاسم	51	68	33,33%
الرشيدية	8	22	175,00%
القنيطرة	28	41	46,43%
تازة	15	27	80,00%
الخميسات	7	17	142,86%
فاس	48	56	16,67%
الناظور	9	16	77,78%
طنجة	6	13	116,67%
تطوان	7	14	100,00%
بوعرفة	4	10	150,00%
العيون	1	6	500,00%
ورزازات	10	15	50,00%
الصويرة	7	11	57,14%
كلميم	3	6	100,00%
اسفي	24	27	12,50%
خريبكة	5	7	40,00%
وجدة	16	17	6,25%
سطات	28	19	-32,14%
الحسيمة	18	8	-55,56%
المجموع	527	828	57,12%
المصدر: الدرك الملكي			

يوضح الجدول الوارد أعلاه أن هذا الاتجاه التصاعدي يظهر بشكل واضح، على مستوى جميع الجهات، باستثناء جهتي سطات والحسيمة. حيث سجلت منطقة الجديدة ارتفاعا على مستوى العنف الجنسي، بنسبة74%، (+41 حالة)، تليها منطقة بني ملال (+31 حالة)، ومراكش (+29 حالة)، وأكادير (+23 حالة) والقنيطرة (+19 حالة).

في حين أن منطقتي سطات والحسيمة لم تعرفا نفس الوثيرة، وسجلتا انخفاضا في عدد الحالات المسجلة (سطات 9-، والحسيمة 10-).

الجدول 26: حالات العنف الجنسي المسجلة حسب سن الضحية

الفئة العمرية	2015		2016	
	الضحايا	النسبة	الضحايا	النسبة
أقل من 18 سنة	19	3,28%	333	38,72%
ما بين 18 و30 سنة	296	51,03%	311	36,16%
ما بين 30 و45 سنة	190	32,76%	166	19,30%
أكثر من 45 سنة	75	12,93%	50	5,81%
المجموع العام	**580**	100,00%	**860**	100,00%
المصدر: الدرك الملكي				

إن توزيع العنف الجنسي، حسب سن الضحية، يبين أن الفتيات دون سن 18 سنة، والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و30 عاما، هن الأكثر عرضة لهذه الظاهرة، ففي سنة 2016 تم تسجيل النسب التالية على التوالي:**38,72%** و**36.16%.**

وفي سنة 2015، مثلت الفئة العمرية ما بين 18 و 30 سنة والفئة العمرية ما بين 30 و 40 سنة غالبية ضحايا العنف الجنسي بنسبة **51,03%** و **32،76%** على التوالي.

الجدول 27: التوزيع حسب أماكن ارتكاب العنف الجنسي

أماكن العنف	2015		2016	
	عدد القضايا	%	عدد القضايا	%
مكان معزول	371	70,40%	548	66,18%
مكان عام	28	5,31%	67	8,09%
مكان السكن	119	22,58%	202	24,40%
مكان العمل	9	1,71%	10	1,21%
مكان آخر		0,00%	1	0,12%
مجموع	**527**	100,00%	**828**	100,00%
المصدر: الدرك الملكي				

إن توزيع العنف الجنسي وفقا لمعيار مكان ارتكاب العنف، يبين أن الأماكن المعزولة تعرف تسجيل أكبر عدد من حالات العنف، حيث عرفت سنة 2016 تسجيل 548 حالة أي ما يعادل 66،18%، بينما سجلت 371 حالة في سنة 2015، أي ما يعادل 70،40% من مجموع حالات العنف الجنسي، تليها حالات العنف المنزلي بـ 202 حالة سنة 2016 و119 حالة سنة 2015.

بيانات العنف الاقتصادي

في أفق رصد كل أشكال العنف الاقتصادي، سواء في مجال العمل أو باقي مؤشرات المجال الخاص، تم استقراء معطيات وزارة العدل فقط، خصوصا البيانات المتعلقة بقضايا إهمال الأسرة.

ويظهر التقرير تسجيل 4346 حالة عنف اقتصادي سنة 2015، مقابل 4598 سنة 2016، أي بنسبة ارتفاع في قضايا إهمال الأسرة وصلت إلى 5,7 %.

وتصدرت الدائرة القضائية بالجديدة عدد قضايا إهمال الأسرة في 2015 بنسبة 17,4 %، متبوعة بالدائرة القضائية بالدار البيضاء بنسبة 15%، ثم الدائرة القضائية بني ملال بنسبة 10,5%.

في 2016، سجلت الدائرة القضائية ببني ملال أكبر عدد حالات إهمال الأسرة بنسبة 16,3%، ثم الدائرة القضائية بالدار البيضاء بنسبة 14,8 %، فالدائرة القضائية بالجديدة بنسبة 9,7 %.

الجدول 28: قضايا العنف الاقتصادي لسنتي 2016-2015 حسب الدوائر القضائية

قضايا إهمال الأسرة	%	عدد القضايا 2016	%	عدد القضايا 2015
الدائرة القضائية بالرباط	3 %	152	2%	91
الدائرة القضائية بالدار البيضاء	15%	684	14,8	646
الدائرة القضائية بالقنيطرة	3.4%	158	8.5%	371
الدائرة القضائية بفاس	5%	233	5%	215
الدائرة القضائية بتازة	3.5%	162	2.7%	118
الدائرة القضائية بمراكش	5%	228	6%	290
الدائرة القضائية بورزازات	1.3%	63	2%	84
الدائرة القضائية باسفي	2.6%	123	2%	79
الدائرة القضائية بمكناس	2.7%	172	3.8%	166
الدائرة القضائية بالراشيدية	0	0	1%	50
الدائرة القضائية بالعيون	1.7%	81	1.6%	73
الدائرة القضائية بطنجة	3%	151	3%	129
الدائرة القضائية بتطوان	3.6%	167	3 %	137
الدائرة القضائية بسطات	3.8%	175	7.6%	333
الدائرة القضائية بالجديدة	17.4%	802	9,7	422
الدائرة القضائية ببني ملال	10.5%	484	16,3	711
الدائرة القضائية بخريبكة	5.9%	272	4.8%	209
الدائرة القضائية بوجدة	0.8%	365	0.18%	8

الجدول 28: قضايا العنف الاقتصادي لسنتي 2016-2015 حسب الدوائر القضائية				
قضايا إهمال الأسرة	%	عدد القضايا 2016	%	عدد القضايا 2015
الدائرة القضائية بالناظور	2.4%	112	1.7%	76
الدائرة القضائية بالحسيمة	0,04%	2	0.02%	1
الدائرة القضائية بأكادير	0.2%	12	3%	137
المجموع العام		4 598		4 346
المصدر: وزارة العدل				

الجدول29: ملحق: الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد النساء المسجلةلسنة-2016 لدى مصالح وزارة العدل						
الدوائر القضائية	التدابير التربوية والعلاجية	البراءة	العقوبات المالية والموقوفة التنفيذ	العقوبات السالبة للحرية	المجموع	النسبة المئوية
الدائرة القضائية بالرباط	26	272	743	203	1 244	10,0%
الدائرة القضائية بالدارالبيضاء	0	51	301	520	872	7,0%
الدائرة القضائية بالقنيطرة	0	54	154	166	374	3,0%
الدائرة القضائية بفاس	3	77	253	169	502	4,0%
الدائرة القضائية بتازة	0	140	111	92	343	2,8%
الدائرة القضائية بمراكش	13	314	431	171	929	7,5%
الدائرة القضائية بورزازات	1	39	29	83	152	1,2%
الدائرة القضائية باسفى	0	168	465	138	771	6,2%
الدائرة القضائية بمكناس	0	72	109	203	384	3,1%
الدائرة القضائية بالراشيدية	1	8	39	4	52	0,4%
الدائرة القضائية بالعيون	0	28	72	222	322	2,6%
الدائرة القضائية بطنجة	5	163	321	424	913	7,3%
الدائرة القضائية بتطوان	14	52	139	133	338	2,7%
الدائرة القضائية بسطات	18	155	306	278	757	6,1%
الدائرة القضائية بالجديدة	0	39	381	258	678	5,4%
الدائرة القضائية ببني ملال	6	119	158	348	631	5,1%
الدائرة القضائية بخريبكة	11	23	161	123	318	2,6%
الدائرة القضائية بوجدة	14	146	608	426	1 194	9,6%
الدائرة القضائية بالناظور	18	286	262	163	729	5,9%

الجدول29: ملحق: الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد النساء المسجلةلسنة-2016 لدى مصالح وزارة العدل						
الدوائر القضائية	التدابير التربوية والعلاجية	البراءة	العقوبات المالية والموقوفة التنفيذ	العقوبات السالبة للحرية	المجموع	النسبة المئوية
الدائرة القضائية بالحسيمة	0	17	22	39	78	0,6%
الدائرة القضائية باكادير	56	300	256	268	880	7,1%
المجموع العام	186	523 2	321 5	431 4	461 12	100%
المصدر: وزارة العدل						

أهم خلاصات التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للعنف ضد النساء

بالاستناد لحالات العنف المسجلة لدى الخلايا المؤسساتية التابعة لكل من وزارتي العدل والصحة والدرك الملكي والمديرية العامة للأمن الوطني، يظهر أن:

- العنف الجسدي يشكل أكثر أنواع العنف انتشارا، سواء في الوسط الحضري أو القروي، والذي ويمس بالدرجة الأولى الفئة العمرية ما بين 18 و30 سنة بنسبة تتجاوز 40 % متبوعة بالفئة العمرية ما بين 31 سنة و45 سنة، أي أنه يمس بالدرجة الأولى فئة النساء في سن النشاط الاقتصادي؛
- الزوج يأتي في صدارة مرتكبي العنف بنسبة تتجاوز 50 بالمائة حسب المعطيات المرصودة من طرف مصالح العدل والأمن الوطني، وهو ما يؤكد على خطورة العنف الزوجي؛
- الشارع العام شهد تسجيل أكبر نسب حالات الاعتداءات الجسدية والجنسية ضد النساء مقارنة بباقي الفضاءات؛
- يرصد التقرير استمرار تسجيل حالات عنف خطيرة اتجاه النساء، كحالات العنف المفضي إلى الموت، سواء عمدا أو دون نية إحداثه، حيث سجلت 92 حالة قتل سنة 2015 و81 حالة قتل سنة 2016.
- النساء بدون عمل مأجور هن الأكثر تعرضا للعنف، وخصوصا العنف الجنسي؛
- تُشير المعطيات المسجلة لدى وزارة العدل إلى أن 9.9% سنة 2016 و10% سنة 2015 من القضايا المسجلة هي حالات لاعتداءات جنسية، ارتكبت بشكل رئيسي من قبل رجال راشدين بنسبة تصل إلى 96% من الحالات؛
- أكثر من نصف الاعتداءات الجنسية، أي حوالي 65% سنة 2015، و68% سنة 2016، ارتكبت ضد نساء يقل عمرهن عن 30 سنة حسب بيانات المديرية العامة للأمن الوطني؛
- الاغتصاب يأتي في صدارة الاعتداءات الجنسية المسجلة على مستوى الخلايا المؤسساتية لكل من قطاعي العدل والدرك الملكي؛
- ارتفاع نسبة تصريح النساء بحالات العنف الجنسي وطلب المساعدة لدى المهنيين الصحيين في إطار خدمات التكفل التي توفرها الوحدات الموجودة بمستشفيات المملكة؛
- يلاحظ استمرار تعرض النساء المسنات للاعتداء، خصوصا الاعتداء الجسدي، حيث تعرضت 883 امرأة مسنة يتجاوز عمرهن 61 سنة للعنف الجسدي في 2015 أي بنسبة 6% من مجموع الحالات المسجلة، و792 امرأة مُسنة سنة 2016، أي بنسبة 5%.

التوصيات

توصيات مرتبطة بالمجال التشريعي

- الدعوة إلى تسريع المصادقة النهائية على مشروع قانون 03.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء؛
- مواصلة العمل على استخراج المقتضيات القانونية التي يمكن أن تتضمن تمييزا اتجاه النساء والفتيات لتعزيز حمايتهن؛
- مواصلة ملاءمة التشريعات الوطنية مع الدستور، مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- تجميع ورصد وتحليل الاجتهادات القضائية ذات الصلة بحماية النساء وبقضايا العنف ضد النساء.

التوصيات المرتبطة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف

- تعزيز التنسيق المؤسساتي بين مختلف المتدخلين الفاعلين لضمان التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- تعزيز آليات حماية النساء ضحايا العنف؛
- وضع وتفعيل معايير ونظم التكفل بالنساء ضحايا العنف، وتحديد سلة الخدمات الأساسية للنساء ضحايا العنف، والتأكيد على ذلك في النصوص التنظيمية التي سيتم إعدادها تفعيلا للقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء؛
- توحيد المفاهيم والمؤشرات الوطنية بين كل القطاعات المعنية بمناهضة العنف ضد النساء؛
- تعميم خلايا الإنصات والوساطة ومراصد محاربة العنف بالمؤسسات التعليمية، مع العمل على توفير الإمكانيات المادية والموارد البشرية المتخصصة والمتفرغة لاشتغالها؛
- دعم الخلايا المؤسساتية بكل القطاعات بالموارد البشرية واللوجيستيكية الضرورية مع والعمل على تعميمها بالنسبة للقطاعات التي تعرف خصاصا؛
- تحسين الولوج الى خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف بالعالم القروي؛

- العمل على تعميم تجربة الجلسات الخاصة للنظر في قضايا العنف ضد النساء بالمحاكم؛
- تشجيع إحداث مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف على المستوى الترابي وتطوير عملها ودعمها؛
- تعزيز التكفل النفسي للنساء ضحايا العنف ومرتكبيه؛
- تأهيل مراكز الاستماع التابعة لجمعيات المجتمع المدني وتطوير مهارات العاملين بها؛
- التسريع بإحداث وتنظيم مراكز الإيواء الاستعجالي لفائدة النساء المعنفات ودعم الموجودة منها؛
- مواصلة دعم مبادرات ومشاريع المجتمع المدني المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء.

توصيات مرتبطة بالسياسات العمومية

- إعداد النسخة الثانية للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بمنظور جهوي؛
- تفعيل التنزيل الترابي للخطة الحكومية للمساواة 'إكرام 2'
- دعم إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية وموضوعاتية حول العنف ضد النساء؛
- بلورة مبادرات نموذجية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ضحية العنف ودعم الأسرة المغربية؛
- تعميم إدماج المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية والبرامج التنموية؛
- تقييم السياسات الحكومية والبرامج التنموية، وقياس أثرها على النساء ضحايا العنف؛
- مأسسة عمل المساعدة الاجتماعية.

توصيات مرتبطة بمجال التوعية

- تعريف النساء والرأي العام بمنظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، والتي تشمل الوحدات المندمجة، وخلايا التكفل بالنساء والأطفال، ومراصد الوساطة بالمدارس، ومراكز الإيواء ومراكز الاستماع والتنسيق مع كل الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛

- تعزيز التأهيل التربوي للناشئة بخصوص كل الإشكالات المتعلقة بالعنف ضد النساء؛
- تعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة المساواة ومناهضة العنف ضد النساء ومحاربة الصور النمطية المكرسة لدونية المرأة والمهينة لكرامتها في وسائل الإعلام، بما في ذلك الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي؛
- تكوين الفاعلين المحليين ومسؤولي الجماعات الترابية لاتخاذ تدابير لمحاربة العنف على المستوى المحلي وجعل المجال الترابي، صديقا للنساء وخالية من العنف ضدهن؛
- التكوين المستمر للصحفيين والإعلاميين في مجال مناهضة العنف ضد النساء لمواكبة المستجدات القانونية والمؤسساتية المرتبطة بالظاهرة وإحداث التعبئة اللازمة؛
- توعية النساء بحقوقهن بالقوانين والمساطر الجاري بها العمل في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

المرصد الوطني للعنف ضد النساء
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
23، زنقة جبل العياشي، أكدال، الرباط
www.social.gov.ma